

Distr.: General
19 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إذ تستخف بشكل سافر بالقانون الدولي
وبالموقف الجلي للمجتمع الدولي، وتواصل ممارسة أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في أرض
دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وفي المناطق المحيطة بها، مما يقوض بشكل
خطير امتداد الأرض الفلسطينية وسلامتها ووحدتها ويهدد إمكانية تحقيق الحل القائم على
وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وإننا ندين إعلانات السلطة القائمة بالاحتلال عزمها على المضي قدماً في التخطيط
لبناء المزيد من مئات الوحدات الاستيطانية التي ستنقل إليها آلاف المستوطنين الإسرائيليين.
وقد أعلنت إسرائيل يوم أمس، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، رسمياً موافقتها على بناء ١ ٥٠٠
وحدة في المستوطنة غير القانونية "رامات شلومو"، و ٨٠٠ وحدة في المستوطنة غير
القانونية "جيلو"، و ١٨٧ وحدة في المستوطنة غير القانونية "غيفات زئيف". وتشمل
الإعلانات الاستفزازية التي أدلت بها مؤخراً الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد خططاً لبناء
أكثر من ٦ ٠٠٠ وحدة استيطانية غير قانونية جديدة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية
المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

211212 211212 12-65806 (A)



وقد استرعيانا الانتباه إلى هذه المسألة الخطيرة في الرسائل التي وجهناها مؤخراً في ٣ و ٥ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حيث استعرضنا بالتفصيل نوايا حكومة إسرائيل المعلنة بناء ٣٠٠٠ وحدة استيطانية في منطقة تقع شرق مدينة القدس الشرقية المحتلة تُعرف عادة باسم المنطقة "هاء - ١"، وكذلك إلى مستوطنات أخرى في جميع أنحاء فلسطين. وعلى نحو ما ذكر آنفاً، فإن من شأن مضي السلطة القائمة بالاحتلال في تنفيذ هذه الخطة الاستفزازية والمدمرة وغير القانونية، أن يؤدي إلى عزل المدينة وقطع صلاتها فعلياً بمدنيتي رام الله وبيت لحم، وإحباط تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ولا تخفي إسرائيل أن إعلاناتها الاستفزازية الأخيرة ومضيها قُدماً في هذه المخططات غير القانونية إنما هما بمثابة "انتقام" من المجتمع الدولي لإعادة تأكيد دعمه لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ودعم الحل القائم على وجود دولتين، على النحو المبين في تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، الذي قررت الجمعية بموجبه منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو. ويجب ألا يتسامح المجتمع الدولي مع هذا الازدراء الذي تبديه إسرائيل لسيادة القانون وللأمم المتحدة.

وإننا نؤكد من جديد أن بناء إسرائيل للمستوطنات وسائر الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكات جسيمة بموجب المادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل بالتالي جرائم حرب، وكذلك وفقاً للمادة ٨٥ (٤) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف والمادة ٨ (٢) (ب) '٨' من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتكرر القيادة الفلسطينية تأكيد الدعوات التي وجهتها إلى المجتمع الدولي للتمسك بالالتزامات والمسؤولية القانونية عن السعي إلى وضع حد للحملة الاستيطانية غير القانونية التي لا تزال إسرائيل تشنها دون هوادة. على نحو سافر ومكثف، دون أن تتحمل أي تبعات. ويجب توجيه رسالة حازمة واتخاذ تدابير جادة لإرغام إسرائيل على أن تلغي فوراً جميع الخطط لبناء المزيد من المستوطنات، بما في ذلك ما يُسمى بالخطة "هاء - ١".

إن القيادة الفلسطينية لا تزال ملتزمة بالسلام، وقد أكدت من جديد التزامها باستئناف مفاوضات السلام واستعدادها لذلك؛ بيد أن القيادة الفلسطينية قد أعلنت أيضاً استعدادها أن تسلك جميع السبل المتاحة لها بغية إنقاذ الحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وقد أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحاً لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل مضيها في هذا الدرب لتدمير هذا المسعى فعلاً وإبعادنا جميعاً عن احتمال تحقيق السلام.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل مكتوف الأيدي. فلئن اتخذ المجلس مواقف واضحة وقوية جداً في رفض الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في العديد من القرارات السابقة التي لا تزال منطبقة بأكملها، فإن الوقت قد حان لأن يعرب المجلس عن رفضه لحملة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في هذا الوقت العصيب. ولذا فإننا نواصل تأكيد ندائنا لمجلس الأمن بأن يتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبأن يعمل فوراً على التصدي لهذا الانتهاك المستمر للقانون الدولي الذي يمثل دون شك تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ويجب أن تُوجه دون تأخير رسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مفادها أن جميع سياساتها غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيعها، يجب أن تتوقف وإلا فإنها ستخضع للمساءلة عن النتائج المترتبة على ذلك، بما في ذلك عن الفشل في إحياء جهود السلام الرامية إلى تحقيق حل عادل ودائم وشامل.

وتأتي هذه الرسالة إلخافاً برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٤٧ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-) إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2000/921) (A/ES-10/575-S/2012/925) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب والأعمال الإرهابية الصادرة عن الدول والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة